@Tafsircenter

# بناء الدرس العقدي
# من خلال منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة
## أهميته، معالمه، خطواته

د. عبد الكريم القلالي

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث بالدراسة والبيان (بناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن الكريم في عرض مسائل العقيدة) مشيرًا إلى نشأة الدرس العقدي في سيرته الأولى؛ سيرة الاهتداء والاقتداء، لمّا كان مصدره ومنهجه ما يزال غضًّا طريًّا مستمَدًّا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة؛ حيث كان الأصل المعتمَد الذي تؤخذ منه العقيدة الإسلامية هو الوحي بما تضمَّنه من معارف ومناهج وأساليب. وباتساع رقعة البلاد الإسلامية وبزوغ الفِرَق تعدَّدت الأفهام وطرأ ما طرأ على التلقِّي العقدي من تطوُّرٍ محمودٍ أو مذمومٍ، تبعًا لاختلاف المدارس والمناهج، وتبايُن الوسائل والغايات، كما يتناول البحث ما آلَ إليه الدرس العقدي في واقعه المعاصر، ومدى تحقيقه لمقاصد المسائل العقدية كما يعرضها القرآن الكريم أسلوبًا وغايةً، وبيان الحاجة إلى تجديد الدرس العقدي تجديدًا يُعيد له نبعه الصافي ويحقق الغاية منه اعتقادًا وعملًا، وفق معالم منهجية قرآنية؛ كما تحقّق ذلك في الجيل الذي لم يتكرّر في التاريخ مثله، بما أُشْرِبَ من عقيدة صافية نقية غضة طرية غير مبدَّلة ولا مغيَّرة، كان صفاؤها من صفاء المنهج الذي أَخذَت به؛ فأثمرت الريادة والقيادة بما كان من سلامة الأخذ واستقامة السبيل.

ويُعْنَى البحث أيضًا ببيان ثمرات بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الكريم وما يحققه من وحدةٍ ووضوحٍ في السبيل يُغنِي الأمة عن كثيرٍ من الفتن

الفكرية، ويُعِين على إخراجها من تفرُّقٍ تتابَعَ وتراكَمَ خلال قرون ممن «نبغت فيهم نوابغ الخروج عن السُّنة» وركنوا إلى البدع المُضِلَّة، فوقعوا في التخبط بسبب الزيغ عن سبيل المؤمنين، وبما استورَدوا من مناهج مُضِلَّة أضلَّت عن سواء السبيل.

واقتصار البحث على بيان المنهج القرآني لا يعني الاستغناء عن السُّنّة، بل هو اقتصارٌ موضوعيٌّ فقط، ولا تكتمل رؤيته إلّا بضمِّ مثله إليه، وهو المنهج النبوي.

## المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين مُنزِل الذكر الحكيم، والصلاة والسلام على مَن أرسله إلينا بالكتاب المبين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

المقصود ببناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن هو إنشاء الدرس العقدي تعليمًا وبيانًا، وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة وسيلةً وغايةً. والدرس العقدي بمفهومه الشامل الذي هو تعليم العقيدة وبيانها للناس كانت نشأته بنزول الوحي، ثم أخذ يتّخذ أشكالًا وصورًا في مجالس العلم الشفهية، والكتب المدوَّنة، وضِمْن هذين وسائلُ وطرقٌ متعددةٌ، طرأ عليها من التطوّر ما طرأ على سائر العلوم، إلّا أنّ ذلك التطوّر منه ما كان في خدمة العقيدة وتيسيرها للناس، ومنه ما كان حجابًا حال بينها وبين منهجها الأصيل الميسَّر في الكتاب والسُّنة، حيث درجَت مناهج دخيلة بذرائع مختلفة؛ بعضها قد نجد لها مسوغاتها في ظروف معيَّنة ويجب أن تزول بزوال دواعيها، ومنها ما كان يجب أن لا تدخل أصلًا، وقد «كان السلف الصالح -رضوان الله عليهم- يعتنون بالتوحيد علمًا وتعليمًا، كما يعتنون به عملًا وتطبيقًا ودعوة، وكان عُمدتهم في التعليم والتلقين آيات الكتاب الكريم، وأحاديث النبي الأمين -عليه أفضل الصلاة وأتمّ التسليم-؛ فلم تقم لديهم حاجة إلى التدوين لتعويلهم على

الوحيَيْن، فلما نبتت البدع وظهرت الفِرَق، اضطر السلف إلى كتابة الردود على أهل الأهواء، بجمع الآثار والأحاديث المروية في الأبواب التي وقعت فيها المخالفة، ثم كُتبت كتبٌ تجمع الآثار مرتَّبة على مسائل الاعتقاد نُصرةً للحقّ، وبيانًا لصحيح المعتقد»[(١)].

ولكي يتحقق بناء الدرس العقدي من خلال القرآن الكريم وينزل تنزيلًا سليمًا، لا بد له من معالم منهجية، وأمثلة تطبيقية يُهتدى بها في سبيل تحقيق ذلك؛ طمعًا في أن يعود للدرس العقدي وَهَجُه، وأن نخرج به من جدَلٍ كلاميّ أضلّ جِبِلًّا كثيرًا. وقد جاء هذا البحث لبيان واقع الدرس العقدي المعاصر وما ينبغي أن يكون عليه، ببنائه وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة.

ومن دواعي الكتابة في الموضوع ما لاحظتُه في منهج بناء الدرس العقدي تأليفًا وتدريسًا من قضايا ومسائل دخيلة تضر بالدرس العقدي أكثر مما تحقق الغاية منه؛ فجاء هذا البحث بيانًا لما ينبغي أن يكون ونشدانًا لتأصيل الدرس العقدي وفق منهج قرآني.

(١) طريق الهداية؛ مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، محمد يسري، القاهرة، دار اليُسر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ص٨.

## إشكالات البحث:

يجيب البحث عن جملة من الإشكالات، **أهمها**: ما المسوغات الداعية إلى بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة؟ وهل ذلك ترفٌ أم حاجة ملحَّة؟ وما أهمية بناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن الكريم في تقرير العقيدة؟ وهل الدرس العقدي فيما آلَ إليه (قديمًا وحديثًا) بُنِي وفق منهج قرآني؟ وأيّ الفريقين أحقّ: فريق بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن، أو فريق بناء الدرس العقدي وفق مناهج المتكلمين؟ وهل بمقدور منهج بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الإجابة على مشكلات (معاصرة)؟ وكيف يمكن وضع ضوابط منهجية تقي الدرس العقدي ما وقعت فيه بعض الفرق قديمًا وحديثًا من تعقيدات ومشكلات أبعدت الناس عن المنهج السليم لتلقِّي العقيدة؟.

## أهمية البحث:

**أولًا**: بناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن الكريم في عرض مسائل العقيدة مُعِينٌ على فهم العقيدة فهمًا سليمًا ميسَّرًا.

**ثانيًا**: رَبْط المسلمين في كلّ قضاياهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

**ثالثًا**: التفاعل مع القضايا الآنية وفق منهج قرآني يحقّق الغاية من تنزيله، والاستهداء به في حياة الناس العلمية والعملية.

**رابعًا**: تعزيز الدراسات والبحوث العلمية المعتمِدة على مناهج الاستدلال والاستنباط من القرآن الكريم.

## أهداف البحث:

**أولًا**: إبراز أهمية بناء الدرس العقدي وفق المنهج القرآني.

**ثانيًا**: التنبيه إلى بعض آفات الدرس العقدي المعاصر، وبيان ما يخدمه.

**ثالثًا**: بيان الخطوات العمليّة لبناء الدرس العقدي على منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة.

**رابعًا**: وضع تصوّر جامع لبناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الكريم في عرض مسائل العقيدة والإقناع بها وتثبيتها في النفوس، معزِّزًا نظريات البحث بأمثلة تطبيقية.

## منهج البحث:

تناوُلُ هذا الموضوع سيكون بمنهجٍ وصفي تحليلي نقدي، يراعَى فيه وصفُ ما يرتبط بالدرس العقدي ماضيًا وحاضرًا واستشرافًا، وتحليلُ ذلك تحليلًا يراد

منه البناء على المفيد ونقد غير المفيد؛ للوصول إلى منهج وتصوُّر نظري تطبيقي لبناء الدرس العقدي وفق رؤية البحث وأهدافه.

## خطة البحث:

تَناوَلْتُ البحثَ في: مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة، تناولتُ في (المطلب الأول) الدرس العقدي بين النشأة والتطور والمآل، وخصّصتُ (المطلب الثاني) لبيان أهمية بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الكريم في تقرير مسائل العقيدة، وتناولت في (المطلب الثالث) معالم منهجية لبناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة، وفي (المطلب الرابع) مقترحات عملية لبناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة، ثم (خاتمة) ضمَّنتُها أهم نتائج البحث وتوصياته.

## المطلب الأول: الدرس العقدي بين النشأة والتطور والمآل:

المعنى المراد بالدرس العقدي في هذا البحث هو طُرُق بيان العقيدة وتبليغها للناس (باختلاف مسائلها وقضاياها) شرحًا، وتعليمًا، وتأليفًا، وردًّا على شبهات...، بمسالك يُقتدَر بها على جَعْل المخاطَب قادرًا على فهم واستيعاب ما يخاطَب به؛ وسائل ومسائل وغاية، بحيث يُدرِك المخاطِب ما يناسب المخاطَب لتحقق الفهم والإفهام، وتأسيس ذلك تأسيسًا علميًّا سليمًا، منطلقه صحة النقل وسلامة الفهم، بالمنهج الذي بُيِّنَت به العقيدة أول مرّة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتوظيف ما تضمَّنه ذلك المنهج من وسائل وغايات في بناء مسائل العقيدة وتوضيحها حسب مدارك الفئات المخاطَبة.

والفئة المخاطَبة بالدرس العقدي الذي نعنيه عامّة الناس وخاصتهم؛ ذلك أن الدرس يشمل التعليم والبيان والتأليف في أيّ مستوًى كان؛ بسيطًا أو متقدمًا، مع مراعاة الحال والمقام والمناسَبة، فبناء مسائل العقيدة وتناولها ينبغي أن يكون وفق منهج القرآن في شرح المسألة البسيطة للعامِّي البسيط في فهمه، ولطالب العالم الناشئ، والمتخصص المتقدِّم في هذا العلم، ولكلّ مرحلة ما يناسبها، فالعامّي يقتصر معه على ما يدركه ويبين له ما يحتاجه من المسألة من خلال الآية، وطالب العلم يبين له ما يستوعبه -حسب مرحلته- ويراد بيانه له، والمتخصص يؤسّس المعارف والعلوم ويستخرج من الآيات ما فيها من معارف ومناهج ومسالك، وقد يجتمع ذلك كلّه في الآية الواحدة نفسها.

وركَّزتُ في هذا البحث على مناقشة منهج تدريس العقيدة لطلبة العلم وتمرينهم على بناء المسائل وفق منهج القرآن تقريرًا وردًّا، ويشمل ذلك التدريس داخل الفصول، ووضع المناهج والمقررات، واختيار الكتب التي يوجه إليها طلبة العلم في مختلف المراحل التعليمية. وليس معنى ذلك أن ما في ثنايا هذا البحث من مسائل خاصّ بهذه الفئة، بل كثير من القضايا يشترك فيها معهم العامّة؛ كربط مسائل العقيدة بالقرآن، والتربية الإيمانية، وثمرة المعتقد التي يجب أن تظهر في السلوك وغير ذلك من المسائل، ولا يعتبر هذا من الخلط في شيء، بل هو ما تقتضيه طبيعة الدرس العقدي ومسائل العقيدة التي يخاطَب بها الجميع، وذلك مما يختلف فيه الدرس العقدي عن درس بعض الفنون الأخرى التي يمكن التمييز فيها بين الفئات المخاطَبة، والتي قد لا يكون للعامِّي في بعضها مدخلٌ أصلًا لغياب الأهلية العلمية التي تؤهله لأن يكون مخاطَبًا بذلك.

والدرس العقدي بهذا المعنى المركّب لم يكن اصطلاحًا معروفًا من قبل، لكن مضامينه وقضاياه كانت مبثوثة وموجودة. وقد كانت النشأة الأولى للدرس العقدي -ممثلًا في القرآن والسنة- بيِّنة وواضحة؛ لسلامة المنهج وصحة الفهم، ثم نشأَتْ طوائف أَدرجَت في تلقين العقيدة مصطلحات ومفاهيم بعضها أصيلٌ لها ما يشهد لها واقتضتها الضرورة العلمية، وبعضها دخيلٌ كان ضررها أكبر من نفعها، وما زال الدرس العقدي تتجاذبه مختلف المناهج حتى آلَ في بعض

الأصقاع ولدَى بعض الطوائف إلى الجمود والتّكرار والتعلُّق بمؤلفات بعض القرون أكثر من التعلّق بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فصارت مسائلُ العقيدة -التي كان الأصل فيها جَمْع الأمة الواحدة- مطيّةً للاختلاف والتفرّق، ووسيلةً لبذر الشّقاق؛ بمناهج تثير من الشكّ أكثر مما تحقّق من الإقناع، وخرجَت مختلف المسائل العقدية لدى الكثير من الفِرَق عن مقاصدها السامية؛ كمسألة الصفات، والعدل، والقضاء والقدر، ورؤية الله تعالى في الآخرة، فبدلًا من تحقيق ما يترتب عنها من معاني الخوف والرجاء، صار القصد هو الشّقاق والبحث عن الانتصار، والنبش في الجزئيات لاستدعائها إلى الجدل، وقد كان سببُ ما وقع فيه الكثير من هؤلاء الإعراضَ عن آيِ القرآن في معالجة المسائل التي يختلفون فيها، وكم من قضيةٍ الدليلُ القرآني فيها واضحٌ، ومنهجُه النقلي والعقلي في إثباتها بيِّنٌ؛ كقضية وجود الله تعالى مثالًا، فَلَكَ أن تنظر إلى منهج القرآن في إثباتها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[البقرة: ١٦٤]، فالاستدلال واضح للناس أجمعين كلٌّ يفهمه بقدر ما أوتي من العلم، ولك أن تقارنه بما هو مسلوك في بعض الدروس العقدية تدريسًا وتأليفًا من قضايا عصيّة على الفهم تثار وتظلّ حاجزًا، وينحصر الانشغال في فكّ رموزها وطلاسمها، وانظر ما تفرَّع مثلًا عن مسألة (الجوهر

الفرد)، و(الممكن والواجب)، وما أطلق عليه: (دليل الأشياء الحيّة وغير الحيّة)، وغيرها مما سمَّوها أدلة، صارت كأنها هي الغاية، ومَن تأمَّلها بعمق وجدها لا تزيد العبد إلا حيرةً واضطرابًا، وهو أمر ثبت بالتجربة في كثيرٍ من الدروس العقدية حيث نلج القضية العقدية من هذه المداخل لإثباتها، ثم نظلّ مع جزئيات هذه المسائل وما تفرّع فيها من خلاف، وما تجرُّ إليه من سفسطة دون أن نصل إلى المقصود الذي له طرق أخرى أيسر وأحسن؛ فلا نحن وصلنا المطلوب بتلك الوسائل، ولا نحن سلكنا وسائل أقوم وأهدى سبيلًا.

إنّ بيان الدرس العقدي يقتضي استحضار نشأته الأولى ومسارات تطوره ثم مآلاته التي آلَ إليها؛ ليتميز الأصيل من الدخيل والنافع من الضار. وبتتبُّع بعض المؤلفات يتبيَّن ما اتُّبِعَ من مناهج في عرض العقيدة بمسالك غامضة، ونذكر من ذلك على سبيل المثال صنيع الإمام الجويني (ت: ٤٧٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة)، الذي ذكر أنّ الغاية من تأليفه له الاستجابة لمَن طلَب منه «ذكر لمع من الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة»[(١)]. وتراه يُكثِر من إيراد الأدلة العقلية المثبِتة لبعض القضايا العقدية دون ذِكر لمسلك القرآن في إثبات ذلك، وتجده لا يشير إلى دليل القرآن في

(١) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك الجويني، إمام الحرمين، تحقيق: فوقية حسين محمود، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٨٥.

إثبات المسألة إلّا في آخر المبحث بعد إفاضة القول في ذكر ما قيل وما قد يقال في المسألة من أقوال المتكلمين، وإن أورد الآية ففي آخر الكلام عن المسألة، وحقّها أن تقدَّم لتكون الأصل الذي ينبني عليه ما سواه[(١)]. وأمثله هذه المؤلفات كثيرة وما أوردتُه على سبيل المثال والإشارة لا الحصر.

والدعوة إلى بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن ليست جديدة؛ فمنذ بزوغ الانحراف عن المنهج في مختلف المراحل التاريخية ظهر علماء يَدْعُون إلى العودة إلى منهج القرآن ونبذ الأساليب العقيمة في تثبيت العقيدة؛ ومن أمثلة ذلك صنيع أبي الوليد ابن رشد القرطبي (ت: ٥٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملّة)، حيث رامَ من خلاله بيان «الظاهر من العقائد التي قصد الشارع حمل الجمهور عليها، وأتحرَّى في ذلك كلّه مقصد الشارع ﷺ بحسب الجهد والاستطاعة، فإنّ الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كلّ الاضطراب في هذه الشريعة، حتى حدثَت فِرَق ضالة وأصناف مختلفة، كلّ واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى...»[(٢)]. وسواء تمَّ لابن رشد ما أراده أو وقع في إِصْر مَن عاب عليهم ما عابه؛ فإنّ الذي يعنينا في هذا المقام بيان الحسّ

(١) ينظر على سبيل المثال حديثه عن إثبات رؤية الله تعالى، في كتابه: (لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة)، ص١١٨.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أبو الوليد ابن رشد القرطبي الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص١٣٣.

الأول الذي كان بضرورة الرجوع إلى المنهج القرآني في عرض العقيدة وتقريرها، بعد أن كانت الانحرافات العقدية قد ترعرعت وانتشرت.

وبهذه الإشارة إلى هذا المثال وما سيأتي بعدُ من إشارات لبعض الكتب، يتبيّن أنّ الدعوة إلى بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن ليس أمرًا جديدًا، بل هو أمرٌ بدَت الدعوة إليه في مراحل تاريخية مختلفة، وما يزال ذلك مستمرًّا في عصرنا هذا، وغايةُ ما يحتاجه مزيدٌ من الضبط والجمع لتكون الرؤية أكثر وضوحًا وفق أصول معيَّنة يُبْنَى عليها غيرها، وهي ليست منعدمة بل هي متناثرة، وبعضها مجموع على شكلِ إشارات، أما الأمثلة التطبيقية فكُتب العقيدة المتبعة لمنهج السلف في الاستدلال العقدي حافلة بالأمثلة على ذلك، وهي الصورة التطبيقية لهذا المنهج الذي ندعو إلى إحيائه وبيانه، وتقريره كمادة مستقلّة في الدرس العقدي، سيّما في المرحلة الجامعية، ومن الدراسات الحديثة والقيمة التي صدرت حديثًا في هذا الموضوع وتتضمّن بعض الإشارات لِما نومئ إليه كتاب (صناعة التفكير العقدي)، وقد تضمّن جملة من البحوث القيمة التي لها صلة بالموضوع، وغير هذه الدراسة كثير قديمًا وحديثًا، ويحتاج تتبُّعها إلى مقال مستقلّ لبيان أثرها وقيمتها العلمية.

وليس من مقاصد البحث إيراد مناهج مختلف المدارس ومناقشتها أو الحكم عليها، بل غرضه بيان المنهج القرآني ليكون حكمًا ومسلكًا يسلكه الجميع في بناء العقيدة؛ فمعرفة الطرق الضالة قد لا تنتهي وهي تتعدد وتتطور

من زمان لآخر، ويغني عن معرفتها معرفة الصراط المستقيم الذي تتبين به المحجة البيضاء، وإذا عرفت الطرق المنحرفة فلاجتنابها وتمييز الأشياء بأضدادها، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الأنعام: ١٥٣]، وقد فُسِّرَت الآية بقول ابن مسعود رضي الله عنه: «خط لنا رسول الله ﷺ خطًّا، فقال: هذا سبيل الله مستقيمًا، ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن شماله، وقال: هذه سُبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»(١)، ثم تلا هذه الآية. «ففي الحديث أنها خطوط متعددة غير محصورة بِعَددٍ، فلم يكن لنا سبيل إلى حصر عددها من جهة النقل، ولا لنا أيضًا سبيل إلى حصرها من جهة العقل أو الاستقراء»(٢).

والمنهج القرآني في عرض مسائل العقيدة الذي يسعى البحث إلى ربط الدرس العقدي به هو منهجه في تقرير مسائل العقيدة وتثبيتها في النفوس، والغالب في البحث الإشارة إلى مفردات ومختلف المسائل المراد تقريرها، وهي المكونة للمسالك العامة. ومن آحاد المسائل ما قد يصلح أن يكون مسلكًا عامًّا، وما قد يكون خاصًّا بجزئيةٍ معيَّنة، والبحث لم يَرُم الاقتصار على نوع

(١) صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ج١، ص١٨٠. وحسّن إسناده محققه العلّامة شعيب الأرنؤوط.

(٢) الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم الهلالي، السعودية، دار ابن عفان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ج١، ص٢٨٦.

معيّن أو تتبعه بل رام الإشارة إلى بعض الأمثلة، دون العناية ببيان ما ورد فيه وهل يمكن عدّه مسلكًا عامًّا أو متعلقًا بجزئيةٍ معيّنة؛ ذلك أن العناية بهذا الأمر وتمييزه ليس من مقصود البحث وأهدافه.

## واقع الدرس العقدي المعاصر:

قبل بيان أهمية بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن وذكر معالمه وطرائق تنزيله تجدر الإشارة إلى واقع الدرس العقدي المعاصر؛ إِذْ بضدّها تتميز الأشياء. والمتأمل في واقعه سيرى تباينًا ملحوظًا وبونًا شاسعًا بين مختلف المدارس، سواء من حيث الوسائل أو الغايات، ويصعب إطلاق حكم عامّ على الكلّ لتوقف ذلك على الاستقراء والتتبّع، ويمكن القول من خلال ما لاحظتُه في مراحل دراستي للعقيدة الإسلامية -سيّما في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسات العليا- طغيان مناقشة المسائل الكلامية وتغييب القضايا العقدية الصِّرفة[1]، وبناء الدرس العقدي بناءً يهتم بالجدَل والردود المتعلقة ببعض الجزئيات، دون العناية بتكوين عامّ يمكِّن المتعلم من تصوّر شامل، وتحصيل لآليات الاستدلال العقدي للنظر في مختلف المسائل والنوازل العقدية.

(١) والفرق بينهما بيّن واضح؛ فالمسائل الكلامية يقصد بها الدفاع عن مسائل العقيدة بأساليب ومناهج مختلفة، والعقيدة تتناول القضايا الاعتقادية ذاتها، والأُولى متغيرة، والثانية ثابتة.

**وأهم ما يلاحَظ على الدرس العقدي المعاصر ما يأتي:**

**أولًا: الإطناب بذكر مختلف المسائل:** وذلك بالحديث عن مسائل قد لا يحتاج لها أصلًا، فيظلّ الطالب يدرس آراء الفرق وأقوال أهل الكلام دون أن يتمكّن من منهج يمكِّنه من الاستدلال والحجاج للقضايا العقدية، وبهذا لم يكن بمقدور الكثير من دارسي العقيدة خريجي هذه المناهج التفاعل مع قضايا العصر الطارئة والانطلاق في التفاعل معها انطلاقًا من العقيدة الإسلامية؛ لغياب المنهج الذي يعلمهم ردّ الفروع إلى أصولها العقدية، ولإدراج أشياء ومسائل في الاستدلال غريبة. وقد ذكَر الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) طائفةً من أساليبهم ووسائلهم في ذلك، ثم قال: «...فليت شعري متى نُقل عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم إحضار أعرابي أسلم وقوله له: (الدليل على أن العالم حادث: أنه لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادث حادث، وأن الله تعالى عالم بعلم، وقادر بقدرة زائدة على الذات، لا هي هو، ولا هي غيره)، إلى غير ذلك من رسوم المتكلمين»[(١)].

**ثانيًا: غياب الربط بالواقع:** فتصير العقيدة بذلك وكأنها عبارة عن أفكار تدرس، ومسائل تناقش للترف الفكري أحيانًا؛ لذلك تجد البون شاسعًا بين العقيدة والسلوك؛ فقد تدرس قضية البعث ويُذْكَر فيها كثيرٌ من القِيل، ثم لا تجد

(١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، إسطنبول، دار البيروتي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٧١.

لذلك أثرًا ولا ربطًا بواقع الناس وما ينبغي أن يثمره الإيمان بالبعث في نفوسهم من تقوى الله في السّر والعلانية، والتفكّر في المصير والإتقان في العمل والاستعداد للقاء الله، والقرآن حينما يعرض هذه المسألة فإنه يعرضها مرتبطة بمقاصدها، متضمنة لغاية التخويف والتذكير لتحقيق الاستقامة في الحياة، التي يجب أن تظهر آثارها في حياة الناس، وتأمل على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٧ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلۡنَاۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗ سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾[الأعراف: ٥٧]؛ فانظر كيف عرضت قضية البعث مقترنة بغايتها وثمرتها التي ينبغي أن تحصل وهي الإيمان والتذكّر والاعتبار، بينما تجدها في كثير من الدروس والمناهج المقرّرة مقصورة على الجدل في مسائل تُفْضِي إلى الحيرة، بمناهج غير سليمة أو سديدة، فنتج عن ذلك «جدل عنيف استمر زمنًا طويلًا، وتأثّر الناس بتلك الآراء وتفرقوا شيعًا وأحزابًا، وذهب مَن ذهب إلى روحية صِرفة، أو مادية بحتة، أو إلى شيوعية وإلحادية، وتحيّر الناس، وتذبذب الشباب بين تلك الأفكار المتضاربة المتطاحنة»[(١)]؛ بسبب مناقشة الموضوع وتناوله تناولًا منقوصًا لا تدرك ثمرته ولا يظهر أثره.

(١) البعث والخلود بين المتكلمين والفلاسفة، علي أرسلان آيدين، إسطنبول، دار سخا للنشريات، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص٨.

**ثالثًا: عدم العناية بتحصيل التربية الإيمانية وتحقيقها:** فتأمّل حال مَن وقع في هذه الحيرة بمناهج سفسطائية وشبهات تحتطب لتضمّن في الدرس العقدي، وبين مَن يدرس بمنهج يورث في قلبه الخشية والخوف والإجلال؛ فشتان بين منهج قائم على الجدل من أجل الجدل ومنهج قائم على السداد وتحصيل الأثر من قضية البعث، واقرأ قضية البعث في الكتب القائمة على تلك المناهج العقيمة، واقرأها في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾ وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ۚ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[الكهف: ٤٧-٤٩].

فشتان بين هذا المنهج وبين تناول المسائل العقدية تناولًا عقيمًا لا يثمر خشية ولا سلوكًا، وذلك بالإكثار من مناقشة فروع جدلية دون عناية واهتمام بأثر تلك المسائل، ولو نظرنا على سبيل المثال إلى منهج تقديم الدروس المتعلّقة بأسماء الله وصفاته لرأينا كيف يقتصر ذلك على الإيغال في معاني لا يكاد الطالب يخرج منها بفائدة سوى السفسطة والجدَل الفكري العقيم، بينما غايتها أن تثمر في حياته ويستفيد من تلك الصفات في اعتقاده وسلوكه؛ «فلكلّ صفة عبودية خاصّة هي من موجباتها ومقتضياتها، أعني من موجبات العلم بها والتحقق بمعرفتها، وهذا مطّرد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح؛ فعِلْمُ العبد بتفرّد الربّ تعالى بالضرّ والنفع والعطاء والمنع والخلق

والرزق والإحياء والإماتة -يثمر له عبودية التوكّل عليه باطنًا ولوازم التوكّل وثمراته ظاهرًا، وعِلمه بسمعه تعالى وبصره وعِلمه وأنه لا يخفَى عليه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وأنه يعلم السرّ وأخفَى ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور -يثمر له حفظ لسانه وجوارحه وخطرات قلبه عن كلّ ما لا يُرضي الله، وأن يجعل تعلق هذه الأعضاء بما يحبه الله ويرضاه؛ فيثمر له ذلك الحياء باطنًا، ويثمر له الحياء اجتناب المحرمات والقبائح...»[(١)].

**رابعًا: عدم اعتبار الأولويات في المسائل العقدية:** فتصحيح المعتقد أولى الأولويات، والعناية بالأصول آكد من العناية بالفروع والقضايا الجزئية ويبذل لها من الوقت ومن الأهمية حسب الحاجة إليها، وقد طغى على الدرس العقدي سيّما في بعض مراحل الدراسات العليا ربط العقيدة بالأعلام والمؤلفات والاقتصار في الأخذ عنها، دون تمرين الطالب على الأخذ من الكتاب والسُّنة، ولا نعني بذلك تجاوز العلماء في الفهم أو ادِّعاء الأخذ دون واسطة، أو ازدراء منهجهم، كَلَّا، بل المقصود أن يمرن المتعلم على الأخذ من النص الشرعي والاعتماد عليه، ومعرفة كيفية ردّ الفروع إلى الأصول.

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ج٢، ص٩٠.

**خامسًا: كثرة الحشو:** ومن تجليات ذلك عدم التمييز بين العقيدة وعلم الكلام، حيث صارت الردود الكلامية تدرس وتستحضر بتفاصيلها حتى ظُنّ أنها هي العقيدة، وبذلك مُلِئ الدرس العقدي بأشياء عطّلت الفهم وأثقلَت الكاهل، وصارت العقيدة الإسلامية مضمنة بمصطلحات ومعاني كادت أن تخرج الكثير من مضامين الدرس العقدي عن مقاصده وغاياته، ومَن نظر في الكتب المبنية على المنهج الجدلي يظهر له ذلك جليًّا.

## المطلب الثاني: أهمية بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الكريم في تقرير مسائل العقيدة:

إنّ الدعوة إلى بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن الكريم في تقرير مسائل العقيدة غايتُها تكوين جيل صافي العقيدة واضح الرؤية على بصيرة من أمره، ترتبط عقيدته بسلوكه، ويظهر أثر ذلك جليًّا في حياته، والقرآن الكريم كتاب هداية ونور في جميع مجالات الحياة، وتقتضي وظيفته أن يكون مصدرًا أساسًا في كلّ المعارف والمناهج، وقد ذكر الإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) أنّ «القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد ينبني من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به، لكن أورده تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام المتكلمين لأمرين؛ **أحدهما**: بسبب ما قاله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ... ﴾[إبراهيم: ٤]. **والثاني**: أن المائل إلى دقيق المحاجّة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام»[(١)].

وغنيّ عن البيان سبب اختيار منهج القرآن لِيُبْنَى عليه الدرس العقدي؛ ذلك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول لكلّ المعارف والمناهج ومنه يجب أن

(١) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مصر، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ. ج٢، ص١٤٨.

تُستقى، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأنعام: ١٥٥]، فالقرآن الكريم «مفجر العلوم ومنبعها ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه -سبحانه وتعالى- علم كلّ شيء وأبان فيه كلّ هدى وغي؛ فترى كلّ ذي فنّ منه يَستمِدّ، وعليه يعتمد»(١)، ومنهجه هو المنهج الأصح والأسلم الذي لا يقارن به منهج؛ لما تحقّق فيه من الجمع بين العلم والعمل، ولما اجتمع في المنهج القرآني مما لا يمكن أن يجتمع في أيّ منهج آخر بحال. ولا يخفى أن ما استخرجه العلماء من المناهج والأساليب ليس هو الغاية القصوى فالقرآن الكريم لا تنقضي فوائده، وتتجدد في كلّ زمان ومكان، ومهما أوتي العقل البشري من قوة العلم والإدراك لن يستطيع أن يحيط بكلّ ما فيه، فوجب أن يظلّ الاجتهاد في استخراج هذه المناهج مستمرًّا وقائمًا. «وترجع أهمية الدرس العقدي إلى أنه الوعاء الأهم في تحصيل علم العقيدة، وضبطه وتأصيله»(٢).

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ج١، ص١٦.

(٢) صناعة الدرس العقدي، عبد الرحمن سعد الشهري، تحرير: سلطان بن عبد الرحمن العميري، صناعة التفكير العقدي، السعودية، تكوين للدراسات والبحوث، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ص٥١١.

**وتتجلى هذه الأهمية فيما يأتي:**

**أولًا: بناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن يعين على التعامل مع النوازل العقدية:** وذلك لكون المتعلم قد تمرّس على إعادة الأشياء إلى أصولها والاستدلال بالكليات على الجزئيات، وعَلم منهج توظيف النصوص وتمكَّن منه. سيّما وأن الشُّبَه تَتْرَى والأقوال كثيرة ومتباينة في كثير من المسائل العقدية، وبعضها مُورث للحيرة والاضطراب، والمنهج القرآني عاصم من الزلل والزيغ لمن استمسك به واستيقن أنه هو الطريق المستقيم: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الزخرف: ٤٣].

**ثانيًا: التحاكُم إلى المنهج القرآني:** وذلك أنّ هذا المنهج المستخرج لمّا يكون بيِّنًا وواضحًا تنظيرًا وتطبيقًا؛ فإنه يتمّ التحاكم إليه عند الاختلاف، ولو أنّ كثيرًا من البحوث والدراسات العقدية التي أنجزت في جزئيات ومسائل أثرها ضعيف خصّصت للحديث عن منهج القرآن لكان ذلك أفيَد وأنفَع وأقوَم؛ ذلك أن مِن شأن الحديث عن منهج القرآن أن يكون دليلًا ومسلكًا يتّبع، وهو وإن ظهرت فيه دراسات إلا أنه يحتاج إلى تأسيس محكم وشامل يخصّص بالتأليف والبيان، ثم يوظف المنهج في الدرس العقدي تأليفًا وتدريسًا ولا يمكن أن يعارض بأيّ منهج؛ ذلك «أن ما جاءت به الرسل هو الحقّ، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح

المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه»[(١)].

**ثالثًا: الحفظ من الوقوع في الزلل:** ذلك أن المتسلِّح بالمنهج القرآني في النظر إلى الأشياء يكون قد بُنِيَ على تقوى من الله ورضوان، لا تزحزحه عواصف ولا شبهات، وإذا ظهر للمسلم ما قد يزحزح عقيدته أو رأى استهزاء بها وسخرية تمكَّن من إدراك الحقّ والصواب بما معه من منهج سليم وسديد، واجتنب تلك المجالس بعد الردّ وإقامة الحجة إن كان أهلًا لذلك: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾[النساء: ١٤٠]. وما وقع من الزيغ في عرض مسائل العقيدة «إنما يقع من جهة الجهل، وإمّا من جهة تحسين الظنّ بالعقل، وإمّا من جهة اتّباع الهوى في طلب الحقّ، وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسُّنة...»[(٢)].

**رابعًا: الاستغناء عن المناهج الدخيلة:** والاستمساك بالمنهج القرآني البيِّن الواضح؛ ومَن نظر في كثير من المؤلفات العقدية قديمًا وحديثًا ظهر له تأثرها

(١) درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج٢، ص٣٦٤.

(٢) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٠٤.

بمناهج فلسفية مستوردة، وبعدَ تواتر تناقلها ظنّ البعض أنها من صميم المنهج الإسلامي في العقيدة، ولا يعني هذا عدم الاستفادة من المناهج الأخرى، ولكنّا ندعو إلى عدم استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير، ولولا استيراد مناهج دخيلة في فهم أمور العقيدة وفلسفات بعيدة عن منهج القرآن لَمَا ألفينا الخلاف يصل إلى ذلك الحدّ بين الكثير من الطوائف، وما يزال ذلك الخلاف ساريًا بسبب «اتّباع ما تشابه من الأدلة، وكلّ طائفة ترمي صاحبتها بذلك وأنها هي التي اتّبعت أم الكتاب دون الأخرى، فتجعل دليلها عُمدة وتَرُدّ إليه سائر المواضع بالتأويل، على عكس الأخرى»[(١)].

**خامسًا: تضييق هُوَّة الاختلاف:** وذلك لأن الاختلاف لا يمكن أن يرتفع أصلًا وأساسًا، ولكن هنالك مجالات يمكن الاتفاق عليها وجزئيات قد لا يضرّ الاختلاف فيها، وتأصيل المنهج القرآني في العقيدة من شأنه توحيد الرؤية والنظر بالاتفاق على أصول الاستدلال ومناهجه؛ ولا يزال الدرس العقدي في عصرنا تؤسّسه فئة داعية إلى بنائه بناءً سليمًا، وفئة داعية إلى الإغراق في مناهج المتكلمين التي لا تُورث إلّا جدلًا وحيرة. ومن الجهود المعاصرة في عرض العقائد وتعليمها وتثبيتها وتدريسها وفق منهج القرآن ما كان يفعله العلّامة ابن باديس (ت: ١٣٥٩هـ) في عرضه لمسائل العقيدة؛ فهو مثلًا حين يتحدث عن

(١) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٠٢.

مسألة الحكمة والعدل في القدَر، يقول: «القدر كلّه عدل وحكمة، فما يصيب العباد فهو جزاء أعمالهم. وقد تدرَك حكمة القدر ولو بعد حين؛ لأن من أسمائه تعالى: (الحكيم) ورَدَ في الآيات والأحاديث الكثيرة. ومن أسمائه تعالى: (العدل)...، لقوله ﷺ في حديث الكرب: «عدلٌ فيَّ قضاؤك»[(١)]، ولقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [الشورى: ٣٠][(٢)].

وهناك تآليف معاصرة وُضِعَت للدرس العقدي تتوخَّى الرجوع بمنهج عرض العقيدة إلى أصله، حبذا لو تم الاقتداء بها، وذلك بربط المسائل العقدية بأدلتها، وأشير على سبيل المثال إلى كتاب (شرح تسهيل العقيدة الإسلامية) للعلّامة عبد الله الجبرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث ذكر مؤلِّفه أنه وضعه «معضِّدًا جميع ما أذكر بالأدلة الشرعية من الكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع، وذلك ليكون مناسبًا ومفيدًا للطلبة في المرحلة الجامعية وما يعادلها من المعاهد الشرعية المتخصصة، وطلبة الدورات الشرعية...»[(٣)]. والتدريس بهذا المنهج مفيد

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، حديث: ٤٣١٨، ج٤، ص٢١٥. وصحح إسناده محققه العلّامة أحمد شاكر.

(٢) العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، رواية: محمد الصالح رمضان، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية مرازقه بو داود وشركاؤهما، د.ت، ص٩٦.

(٣) تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله الجبرين، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٣هـ، ص٢.

للطالب في تحصيل الدرس العقدي تحصيلًا سليمًا، وإذا أُضيفَت إليه الوسائل الأخرى المتعلقة بالاستنباط؛ فإنه محقِّق لملَكة الاستدلال على الجزئيات بالنصوص الشرعية، وإذا تخرَّج الطالب واستسمك بهذا المنهج؛ فإننا سنتمكن من الرجوع بالدرس العقدي إلى أصله ووَهَجه وأثره، وكلما ازداد المتخصّص علمًا ازدادت حاجته إلى استيعاب المنهج القرآني، ووحدة المنهج تقتضي الوحدة فيما يتفرّع وينتج عنها.

**سادسًا: ميزة المنهج القرآني:** وذلك بما اشتمل عليه من وسائل وقوة الحُجّة والبرهان، ومَن تتبَّعَ آيَ الكتاب العزيز ظهر له ذلك جليًّا، حيث قوة الحجة وجمال البيان، ولمّا سمع جبير بن مطعم قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، قال: لمّا سمعتها أحسست بفؤادي قد تصدّع[(١)]، والجواب عما هو واردٌ في الآية معلوم بالفطرة. قال العلّامة ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) معلقًا على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: ٢٥٨]: «فإن مَن تأمَّل موقع الحِجَاج وقطع المجادل فيما تضمنته هذه الآية

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ج٢، ص١١.

وقف على أعظم برهان بأوجز عبارة؛ فإنّ إبراهيم لمّا أجاب المحاجّ له في الله بأنه الذي يحيي ويميت أخذ عدو الله معارضته بضربٍ من المغالطة، وهو: أنه يقتل من يريد ويستبقي من يريد، فقد أحيا هذا وأمات هذا؛ فألزمه إبراهيم على طرد هذه المعارضة أن يتصرف في حركة الشمس من غير الجهة التي يأتي الله بها منها إذا كان بزعمه قد ساوى الله في الإحياء والإماتة»[(١)].

وللعلّامة ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام نفيس في بيان بعض ما تتميز به الطريقة القرآنية حيث ذكر في «مفارقة الطريقة القرآنية الكلامية أنّ الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس وصلاحها وغايتها ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به كما هو غاية الطريقة الكلامية فلا وافقوا لا في الوسائل ولا في المقاصد، فإنّ الوسيلة القرآنية قد أشرنا إلى أنها فطرية قريبة موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة؛ ولا توصل إلّا إلى نوع المقصود لا إلى عينه. وأمّا المقاصد فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له فجمع بين قوتي الإنسان العلمية والعملية الحسية والحركية الإرادية الإدراكية والاعتمادية القولية والعملية، حيث قال: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة: ٢١]، فالعبادة لا بد فيها من معرفته، والإنابة إليه، والتذلّل له، والافتقار إليه؛ وهذا هو المقصود. والطريقة الكلامية إنما تفيد

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٨هـ، ج٢، ص٤٩١.

مجرد الإقرار والاعتراف بوجوده، وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة كان وبالًا على صاحبه؛ وشقاءً له...، والقوة العلميّة مع العمليّة بمنزلة الفاعل والغاية؛ ولهذا قيل: العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر، والمراد بالعمل هنا عمل القلب الذي هو إنابته إلى الله، وخشيته له حتى يكون عابدًا له. فالرسل والكتب المنزلة أمرَت بهذا وأوجبته، بل هو رأس الدعوة ومقصودها وأصلها، والطريقة السماعية العملية الصوتية المنحرفة توافق على المقصود العملي، لكن لا بعلم بل بصوت مجرد أو بشعر مهيج، أو بوصف حبّ مجمل. فكما أن الطريقة الكلامية فيها علم ناقص بلا عمل؛ فهذه الطريقة فيها عمل ناقص بلا علم، والطريقة النبوية القرآنية السنّية الجماعية فيها العلم والعمل كاملين»[(١)].

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٢، ص١٣.

## المطلب الثالث: معالم منهجية لبناء الدرس العقدي من خلال منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة:

الغاية من ذكر هذه المعالم اعتمادها وتوظيفها في بناء درس العقيدة، ذلك أنه المنهج الأمثل، والملائم للناس أجمعين على اختلاف دياناتهم ومستوياتهم. ويتّسم المنهج القرآني إجمالًا في مخاطبة الفطرة الإنسانية بالوضوح في بيان الفكرة، والإقناع في الردّ على الشُّبَه، وجمع الأدلة بعضها إلى بعض، والتنويع في الأساليب واعتبار حال المخاطَب، وإليك أهم هذه المعالم:

**أولًا: مخاطبة الفطرة الإنسانية بتجرد واحتكام إلى الفطرة والعقل:** وذلك عن طريق استشعار الحاجة الإنسانية إلى الإيمان وافتقاره إلى مولاه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾[النمل: ٦٢، ٦٣]، كما يخاطب الإنسان بما يستثير كوامنه الفطرية: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣، ٦٤]، ويخاطبه بمقتضى العقل والمنطق، وقد ذكر الإمام الرازي (ت: ٦٠٦هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[آل عمران: ٥٩، ٦٠]، قوله: «إذا جاز أن يخلق الله تعالى آدم من التراب فلِمَ لا يجوز أن يخلق عيسى من دم

مريم؟ بل هذا أقرب إلى العقل، فإنّ تولُّد الحيوان من الدم الذي يجتمع في رحم الأم أقرب مِن تولُّده من التراب اليابس»[(١)].

**ثانيًا: الوضوح:** وذلك ببيان الأمر دون تعقيد، وقد يتعلق الأمر بسؤال قد يبدو مشكلًا ثم يكون الجواب في جملة ببيان كافٍ شافٍ؛ فتأمل مثلًا الجواب على منكري البعث في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾[يس: ٧٧-٨٣].

**ثالثًا: الردّ على الشُّبَه:** أيًّا كان مصدرها، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قال الإمام ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرَ تعالى نبيَّه أن هؤلاء الكَفرة لا يجيئون بمَثل يضربونه على جهة المعارضة منهم كتمثيلهم في هذه بالتوراة والإنجيل، إلا جاء القرآن بالحقّ في

(١) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) فخر الدين الرازي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، ج٨، ص٢٤٣.

ذلك بالجلية، ثم هو أحسن تفسيرًا وأفصح بيانًا وتفصيلًا»[(١)]، واستعمال الأدلة البيِّنة الواضحة ليتبيّن الحقّ لصاحبه، فيحيا مَن حيَّ عن بيِّنة، ويهلك مَن هلك عن بينة، ومَن تتبعَ آي القرآن الكريم في الرد على المخالفين تبيّن له الإيجاز والإفحام، وتأمل مثلًا قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾[الزخرف: ١٩]، فتأمَّل «كذبهم وبيان جهلهم في نسبة الأولاد إلى الله سبحانه، ثم في تحكُّمهم بأنّ الملائكة إناث وهم بنات الله. وذِكْرُ العباد مدحٌ لهم، أي: كيف عَبدوا مَن هو في نهاية العبادة، ثم كيف حكَموا بأنهم إناث من غير دليل»[(٢)]. ويختلف منهج الردّ على الشُّبَه بحسب اختلاف مواضيعها؛ ذلك أن كلّ قضية لها ما يناسبها، فهناك ما يناسب فيه المنهج العقلي الاستدلالي، وهناك ما يناسب فيه المنهج التقريري، وهناك ما يناسب فيه المنهج الفطري وهَلُمَّ جرًّا.

**رابعًا: جمع الأدلة بعضها إلى بعض:** حيث تجد الاستدلال على القضية العقدية الواحدة في القرآن بمختلف الأدلة والبراهين التي لا تَترك للعبد مجالًا

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ج٤، ص٢٠٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ج١٦، ص٧٣.

للشك، وتأمل منهج الاستدلال على وحدانية الله جَلَّجَلَالُهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: ١٦٤]، فقد ذكرت الآية جملة من الآيات، اختلاف الليل والنهار، والفُلك التي تجري في البحر...؛ ليكون الإقناع على أتمّ وجه. وإلى جانب هذا الجمع ينبغي أيضًا الجمع بين آيات الموضوع الواحد وبيان الربط بينها، وقد نصّ علماء علوم القرآن على أهمية هذا النوع من الربط؛ قال الإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخِذًا بأعناق بعض؛ فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء، وقد قلَّ اعتناء المفسرين بهذا النوع لدقّته، وممن أكثر منه الإمام فخر الدين الرازي...، وهذا النوع يهمله بعض المفسرين أو كثير منهم وفوائده غزيرة»[(١)]. وانظر على سبيل المثال الارتباط بين قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[البقرة: ٢٣]، وبين ما قبلها من الآيات وهي قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[البقرة: ٢١]...، ومعنى الآية أن الله تعالى لمّا احتجَّ عليهم في إثبات توحيده احتج عليهم أيضًا في إثبات نبوّة

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج١، ص٣٦.

محمد ﷺ بما قطع عذرهم، فقال: (وإن كنتم في شك من صدق هذا الكتاب الذي أنزلناه على محمد -عليه الصلاة والسلام- وقلتم لا ندري هل هو من عند الله أم لا فأتوا بسورة من مثله...)[(١)].

**خامسًا: التجرد في البحث عن الحقيقة:** والتماس الحجة والبرهان ونبذ التقليد الأعمى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠﴾ [البقرة: ١٧٠]. فالتخلصُ من الأواصر والأغلال مُعِين على إدراك الحقّ الناصع، ونبذُ التبعية العمياء والتأملُ في البراهين موصل إلى اليقين، ولا بد من تمحيص القول قبل اتباعه، «وذلك أن أقوال الناس على مراتب: فمنها الصحيح الذي يعوَّل عليه، ومنها الباطل الذي لا يُلتفَت إليه، ومنها ما يحتمل الصحة والفساد»[(٢)].

**سادسًا: مراعاة المقام واعتبار حال الموافِق والمخالِف في الخطاب:** ومَن تأمَّل آي القرآن الكريم تبيّن له اعتبار هذا الأمر جليًّا؛ فخطاب المؤمن ليس كخطاب غير المؤمن، وسيلة ومضمونًا، وخطاب المخالِف ينبغي أن لا يكون

---

(١) التفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي النيسابوري، (ت: ٤٦٨هـ)، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ، ج١، ص٢٩٦.

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ، ج١، ص١٠.

على درجة واحدة وبوسيلة واحدة، وهذا المنهج مستمَد من قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[المائدة: ٨٢]. كما أن خطاب المشركين ليس كخطاب المنافقين، «والأصل في جدال القرآن أنه هداية للضالّ، وتنبيه للغافل، وتعليم للجاهل، وإرشاد للمسترشِد، ثم قطع للمعاند لدفع صياله، وحسم شرّه المتعدي للغير؛ ولهذا فجدال القرآن مع المشركين كثيرًا ما يكون جدال هداية ودلالة، مع اشتماله على تخطئة مزاعمهم وإبطالها، بينما يكون جدال القرآن مع أهل الكتاب جدال تخطئة وإلزام؛ لأنهم على علم كتموه وأخفوه، أما جدال القرآن مع المنافقين، فتبدو عليه سمات الشدة والتعنيف، مصحوبًا بالتهديد والوعيد»[(١)]. فتأمَّلْ مثلًا مجادلة المشركين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[الأعراف: ١٩٤]، ففي الأسلوب من اللطف واللين ما لا يخفى، وتأمل مجادلة أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ

(١) منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن، الرياض، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٩٥.

حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾[آل عمران: ٦٥-٦٧]، فقد خاطبهم بأسلوب التخطئة والإلزام، لِما عندهم من علمٍ، لكنهم كتموه، وتأمل مجادلة المنافقين في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾[البقرة: ٨-١٠]، ففيها من الشدّة والقسوة عليهم ما لا يخفى، وذلك لاختلاف حال كلّ فريق وتبايُنه عن الآخر.

**سابعًا: التبيُّن والتثبُّت في نسبة الأقوال وعزوها:** سيّما في مقام الحِجَاج والردّ والمناظرة؛ ذلك أنه لا يخفى أنّ المجال العقدي فيه الكثير من الأقوال التي افتُرِيَت على بعض الأئمة وهم لم يقولوها أو نُسبت لهم في مرحلة معيّنة، بل وتُنسب أحيانًا كُتُبٌ لأعلام ليست لهم؛ كما هو الشأن بالنسبة لكتاب (الإمامة والسياسة)، فهو منسوب لابن قتيبة، وهو ليس له، وتُستخرج منه أقوال تبين على أنها مِن قوله ورأيه[(١)]. فالواجب في الدرس العقدي التثبّت قبل النسبة وهذا منهج قرآني فريد في ردّ التقول ودحض الافتراء، يُستفاد من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ

(١) ينظر ما ذكر من الأدلة على ذلك في كتاب: كُتُبٌ حذّر منها العلماء، مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ج٢، ص٢٩٨.

فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾[المائدة: ١١٦، ١١٧].

والآيات الواردة في الأمر بالتثبّت والتبيُّن في نقل الأخبار كثيرة، والتحري في نسبة الأقوال العقدية أمرٌ في غاية الدقة سيّما في المراحل المبكّرة من التاريخ الإسلامي حيث لم يكن التأليف قد انتشر ليتحقّق التمييز فيما ينسب للرجل وما لا ينسب له، ووقع الكثير من الافتراء على بعض الأئمة الأعلام، «فالواجب على مَن شرح الله صدره للإسلام إذا بلَغَتْه مقالةٌ ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلَّد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلّا توقَّفَ في قبولها، فما أكثر ما يُحكى عن الأئمة مما لا حقيقة له! وكثير من المسائل يُخَـرِّجها بعض الأتباع على قاعدةٍ متبوعةٍ مع أن ذلك الإمام لو رأى أنها تقضي إلى ذلك لَمَا التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومَن علمَ فقه الأئمة وورعهم علمَ أنهم لو رأوا هذه الحِيَل وما أفضَت إليه من التلاعب بالدّين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أوّلًا»[(١)]. والعدل في الحكم على الرجال والتحري في ذلك واجب شرعي؛ فكم من شنآن كان سببًا لسوء الوقيعة في علماء أعلام، ويقتضي المنهج القرآني العدل والإنصاف، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾[المائدة: ٨]. ومَن نظر في

(١) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ج٦، ص٩٥.

الدرس العقدي وما فيه من النبزِ بالألقاب وغَمْطِ الناس سيجد الكثير من الأمثلة على ذلك.

**ثامنًا: التنويع في أساليب الاستدلال:** وهذا منهج خاصّ يدرس بطرقه ووسائله وأساليبه، والمتتبع لمنهج القرآن في عرض العقيدة يجده بيّنًا واضحًا، يسلك من الأساليب ما يناسب حسب القضية، ويناسب الأسلوب ذاته الإنسان البسيط والعالِم، وتأمل مثلًا قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢﴾[الأنبياء: ٢٢]، فنفي الألوهية عمّا سوى الله جَلَّجَلَالُهُ في الآية ثبتت بأدلة يخاطَب بها العالِم وغير العالم، وهي أدلة «مغروزة في الفِطَر بالطبع، وذلك أنه من المعلوم بنفسه أنه إذا كان مَلِكان كلّ واحد منهما فعله فعل صاحبه أنه ليس يمكن أن يكون عن تدبيرهما مدينة واحدة؛ لأنه ليس يكون عن فاعلَين من نوع واحد فعل واحد، فيجب ضرورةً إنْ فعَلَا معًا أن تفسد المدينة الواحدة إلا أن يكون أحدهما يفعل ويبقى الآخر عطلًا، وذلك منتفٍ في صفة الإلهية، فإنه متى اجتمع فِعلان من نوع واحدٍ على محلّ واحد فسد المحلّ ضرورةً أو تَمانَع الفعل؛ فإن الفعل الواحد لا يصدر إلّا عن واحد»[(١)]. فيجب أن يمكن الطالب من ضبط مختلف طرق الاستدلال سيّما منهج الاستدلال العقلي من خلال القرآن الكريم، «والقرآن مملوء من ذكر الآيات العقلية التي يستدلّ بها

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج٩، ص٣٣٧.

العقل، وهي شرعية؛ لأن الشرع دلّ عليها، وأرشد إليها»[(١)]. وهي بهذا أيضًا تعتبر أدلة شرعية، وقد ذكر العلّامة ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه «يجوز أن تسمَّى شرعية؛ لأن الشرع قرّرها ووافقها، أو دلّ عليها وأرشد إليها؛ كما قيل مثل ذلك في المطالب الخبرية؛ كإثبات الرب، ووحدانيته، وصدق رسله، وقدرته على المعاد: أن الشرع دلّ عليها، وأرشد إليها»[(٢)].

ويسلك القرآن الكريم مختلف المناهج في الإقناع: فتارة يستخدم ضرب المَثل، وتارة يدعو إلى التأمّل والاعتبار، وتارة يقيم الحجة والبرهان، وتارة بالحوار، وغيرها من الأساليب، وقد تكون هذه الأساليب في قضايا مختلفة، وقد تكون في قضية واحدة تتعدّد فيها وسائل الإقناع. قال العلّامة ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨١ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام: ٨٠-٨٢]: «فهذا الكلام لم يخرج في ظاهره مخرج كلام البشر الذي يتكلّفه أهل النظر والجدال والمقايسة

(١) النبوات، ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ج١، ص٢٩٣.

(٢) النبوات، ابن تيمية، ج١، ص٢٩٣.

والمعارضة؛ بل خرج في صورة كلام خبري يشتمل على مبادئ الحِجاج ومَقاطعه، مشيرًا إلى مقدمات الدليل ونتائجه بأوضح عبارة وأفصحها وأقربها تناوُلًا»[١].

(١) الصواعق المرسلة في الردّ على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ج٢، ص٤٨٥.

## المطلب الرابع: مقترحات عملية لبناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة:

المعالم المنهجية التي سلف ذكرها لا يستفاد منها إلا بتوظيفها في الدرس العقدي وتنزيلها تنزيلًا عمليًّا، لكيلَا تظلّ رؤى نظرية، لا تجد لحياة الناس سبيلًا، والمقترحات الآتية مُعِينة على كيفية التنزيل وميسِّرة له، وهي:

**أولًا: الانطلاق في الدرس العقدي من القرآن الكريم والسنة النبوية بفهم السلف في الاستدلال على مسائل العقيدة:** سواء في مجالس التدريس أو المناهج المقرّرة، في مختلف المراحل، أو الكتب المؤلَّفة، ذلك أنّ القرآن هو «كُلّيّة الشريعة، وعُمدة الملّة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسُّك بشيء يخالفه، وهذا كلّه لا يحتاج إلى تقرير واستدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة»[(١)]. والدرس الذي يتلقى الطالب فيه عقيدته مبنيّة على القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة؛ فإنه يتلقى في ذلك المعرفة والمنهج تلقيًا متينًا سليمًا، والكتاب الذي يناقش مختلف القضايا العقدية فإنه حينما يناقشها بمنهج القرآن تتحقّق له الغاية بأقرب الطرق وأيسرها، تمكّن الطالب من العدّة المعرفية اللازمة للتعامل مع

(١) الموافقات، الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج٤، ص١٤٤.

نصوص الكتاب والسنة؛ ذلك أنه نبتت نابتة سيئة سَنّ أصحابها سننًا غريبة حيث تجد أحدهم يزعم التخصّص في العقيدة ويجهل الضروري من اللغة العربية، وتجده يتحدث في مسائل عويصة يتطاول على العلماء الكبار وبضاعته العلمية قد لا تؤهله لفهم كلامهم، فضلًا عن عدم الأهلية لفهم نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[الإسراء: ٣٦]، وضعيف الحُجة قد يُفسِد أكثر مما يُصلِح. كما ينبغي بيان ميزة الحجة القرآنية في إثبات العقائد؛ ذلك أن من الدروس العقدية ما يورد، وتجد إيراد مسائل واهية يراد بها معارضة الآيات القرآنية، وهذا منهج غير مقبول أساسًا فلا يمكن أن يعارَض ما هو تنزيل من حكيم حميد بسفسطة جدلية، وفساد هذا المسلك بيِّنٌ، «فمَن آمن بالله ورسوله إيمانًا تامًّا وعلم مراد الرسول قطعًا تيقّن ثبوت ما أخبر به، وعلم أنّ ما عارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة من جنس شُبَه السُّفسطائية، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴿١٦﴾﴾[الشورى: ١٦]»[(١)].

**ثانيًا: إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية:** ومراجعتها مراجعة شاملة، والتعاون بين أهل التخصّص في وضعِ ما يفيد ويُكَوِّن الفكر العقدي السليم المنطلق من الكتاب والسنة؛ فكم من مقرّرات تتناول قضايا عقدية وفق

(١) درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيمية، ج١، ص٢١.

منهج لا يثمر ثمرة ولا يوجّه سلوكًا، بل تجد استيراد الجدل العقيم غير المفيد أحيانًا، وذلك حاصل في مختلف المراحل التعليمية؛ فلذلك وجب التمييز بين هذه المراحل وأن يوضع لكلّ مرحلة ما يناسبها، ويتولى ذلك مَن لديهم المكنة العلمية والمنهجية. ومن خلال اطلاعي على بعض المقررات الدراسية في مادة العقيدة ألفيتُ غربةً عن منهج القرآن في تقرير مسائل العقيدة، وتجد أيضًا غربة الزمان بالعناية بمسائل وجزئيات ليس هناك ما يدعو لإحياء الجدل فيها، ويكفي المتخصّص الاطلاع عليها تاريخيًّا.

**ثالثًا: توظيف المنهج القرآني في عرض مسائل العقيدة:** وذلك بتضمينه في المؤلفات، ومجالس التعليم، وهو منهج يتميّز بالشمول؛ فمن المسائل ما يُعتمد فيها على النقل، ومنها ما يعتمد فيها على العقل، ومنها ما يعتمد فيها على الفطرة، ومنها ما يعتمد عليها جميعًا. وكلّ هذه الأنواع لا تباين بينها ولا اختلاف، وإنْ ظهَر شيء من التناقض المظنون في الاستدلال بين النقل والعقل، فلا شك أنّ الذي يُتّهم هو العقل لقصوره وقلّة إدراكه مهما بلغ من العلم، والمنهج القرآني يعطي للاستدلال العقلي أهمية كبرى، ونجده مستعملًا في كثير من الآيات التي تقرر مسائل عقدية؛ حيث تدعو المخاطَب إلى إعمال العقل والفكر. وتأمل مثلًا منهج الاستدلال في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾[الحج: ٥]، قال العلّامة ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) مبينًا هذا المنهج:

«فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية؛ دلّ القرآن عليها، وهَدَى الناس إليها، وبيَّنها وأرشد إليها. وهي عقلية؛ فإن نفس كون الإنسان حادثًا بعد أن لم يكن، ومولودًا ومخلوقًا من نطفة، ثم من علقة، هذا لم يُعلم بمجرد خبر الرسول، بل هذا يَعلمه الناس كلهم بعقولهم؛ سواء أَخبر به الرسول، أو لم يُخبِر، لكنّ الرسول أمر أن يُستدل به، ودلّ به، وبيّنه، واحتج به. فهو دليل شرعي؛ لأن الشارع استدلّ به، وأمر أن يُستدلّ به. وهو عقلي؛ لأنه بالعقل تُعلم صحته. وكثيرٌ من المتنازعِين في المعرفة: (هل تحصل بالشرع، أو بالعقل) لا يسلكونه، وهو عقلي شرعي، وكذلك غيره من الأدلة التي في القرآن؛ مثل الاستدلال بالسحاب والمطر، هو مذكور في القرآن في غير موضع، وهو عقلي شرعي»[(١)].

**رابعًا: عدم معارضة النصّ بالرأي:** والتربية على ذلك كمنهج في مجالس الدرس؛ ذلك أنّ الرأي صادر عن العقل القاصر والنصّ متحقق فيه الكمال؛ فلا يعارض الكامل بالناقص، والعقل يتبين له الشيء اليوم ثم يظهر له خلافه غدًا، فهو نفسه لا يستقر على الرأي الواحد «وكلّ ما ورد عليهم في شرع الله مما يصادم الرأي فإنه حقّ يتبيّن على التدريج حتى يظهر فساد ذلك الرأي، وأنه كان شُبهةً عرَضَت، وإشكالًا ينبغي أن لا يُلتفَت إليه، بل يُتّهم أولًا ويُعتمد على ما

(١) النبوات، ابن تيمية، ج١، ص٢٩٣.

جاء في الشرع، فإنه إن لم يتبيّن اليوم تبيّن غدًا، ولو فُرِض أنه لا يَتبيّن أبدًا فلا حرج، فإنه متمسك بالعروة الوثقى»[(١)]. وإذا تبين ذلك فلا داعي لتضييع كثير من الوقت وإجهاد النفس في تتبُّع ما يتوهم من هذه المعارضات والتكلف في الاستدلال لها. وهناك بين معارضة النصّ بالرأي وبين إعمال النظر في النصّ؛ فالثاني مطلوب والأول مذموم.

**خامسًا: لا اختلاف بين النصوص القرآنية:** لأن مصدرها واحد، ومحال فيها التناقض، وهي الحكم والفصل فيما تباينَت فيه الآراء «والقرآن في نفسه لا اختلاف فيه، ثم نبني على هذا معنى آخر، وهو أنه لمّا تبيّن تنزُّهه عن الاختلاف، صح أن يكون حكمًا بين جميع المختلفين؛ لأنه إنما يقرّر معنى هو الحقّ، والحقّ لا يختلف في نفسه، فكلّ اختلاف صدر من مكلف فالقرآن هو المهيمن عليه، قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[النساء: ٥٩]»[(٢)]. والمسلم يجب عليه أن يوقن أنه «لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جار على مَهْيَع واحد ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أدَّاه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلافٍ فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله قد شهد له

(١) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٢٠.

(٢) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٢١.

أنْ لا اختلاف فيه. فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجَمْع، أو المسلِّم من غير اعتراض»[١].

### سادسًا: الإذعان والتسليم فيما لا يدركه العقل ولا فائدة من الخوض فيه:

فالخوض فيما لا فائدة فيه قد يورث الحيرة ولا ينفع صاحبه، وقد كان منهج الصحابة ﷺ الإقرار والتسليم والإذعان «لكلام الله وكلام رسوله ﷺ، ولم يصادموه ولا عارضوه بإشكال. ولو كان شيء من ذلك لنقل إلينا كما نقل إلينا سائر سيرهم وما جرى بينهم من القضايا والمناظرات في الأحكام الشرعية، فلما لم ينقل إلينا شيء من ذلك، دلّ على أنهم آمنوا به وأقروه، كما جاء من غير بحث ولا نظر»[٢]. والتسليم لكلام الله معلوم شرعًا وعقلًا؛ أمّا شرعًا فأدلّته متواترة، وأمّا عقلًا فإدراكه بيِّن؛ ذلك أن القاصر لا سبيل له لمعارضة الكامل «ومن الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يُقْبَل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحقّ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم»[٣].

---

(١) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٢٢.

(٢) الاعتصام، الشاطبي، ج٢، ص٨٤٥.

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج١٣، ص٢٨.

**سابعًا: إيلاء كلّ قضية عقدية ما يناسبها:** وهي متفاوتة أهمية ورتبة، وتأتي أهمية الاعتبار في كون بعض الدروس العقدية المعاصرة تجد الطالب يُمضي فصلًا كاملًا في دراسة مسائل اندثرت، ولم يبقَ لها أثرٌ سيّما بعض الشُّبه القديمة التي كانت في مراحل معيّنة من التاريخ؛ فما الهدف من إحياء تلك المسائل، وهناك ما له أولوية؛ فلا يمكن أن يُترك الشباب في الفصول الدراسية يواجهون خطر الإلحاد وإنكار مسائل متعلقة بأركان الإيمان، ثم يتم الخوض معه في جزئيات لا يدركها أصلًا، والخوض في معتقدات فِرَق انقرضَت وليس لها أثرٌ يُذكَر.

**ثامنًا: التمرين العملي على مراعاة أصول الاستدلال العقدي:** من خلال قضايا وتمارين عملية ونوازل تورد ويستدل لها الطالب وفق المنهج المدروس في الاستدلال العقدي...، ومراعاة ترتيب الأدلة؛ فلا يترك الصحيح الصريح للمظنون السقيم، وتلك مسائل معروفة في مناهج الاستدلال. وينبغي أن يمرّن الطالب على هذا المنهج، أمّا التلقين المجرد فقد يتركه حائرًا أمام أبسط النوازل؛ لذلك فإنّ التلقي المجرد لا ينفع إلّا في المراحل الأولى المبكرة أمّا فيما بعد فينبغي أن يتمكن الطالب من مناهج الاستنباط والاستدلال حتى تحصل له المَلَكة في ذلك. وتحصل للطالب المَلَكة في هذا بالعناية بالاعتراضات وتفنيدها، ولو أخذ ذلك من المنهج القرآني لكان له أفيد وأقوى؛ ففي المنهج القرآني مسالك لإيراد الشُّبه والردّ عليها، ولكلّ شبهة ما يناسبها في

الرد؛ فتارة يستعمل الدليل العقلي كما في قوله تعالى في إثبات وحدانية الله سبحانه -عز وجل-: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[المؤمنون: ٩١، ٩٢]، وذكر الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى ذلك: «ليس مع الله من إله، ولو سلم أن معه -سبحانه وتعالى- إلهًا لزم من ذلك التسليم ذهاب كلّ إله من الاثنين بما خلق وعلوّ بعضهم على بعض، فلا يتمّ في العالم أمرٌ ولا ينفذ حكمٌ ولا تنتظم أحواله، والواقع خلاف ذلك ففرض إلهين فصاعدًا محال لما يلزم منه المحال»[(١)]. وتارة يستعمل الفطري؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴿٧٣﴾ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾ [الواقعة: ٦٣-٧٤]، وغيرها من الأدلة المستعملة في الحِجَاج والإقناع.

**تاسعًا: التمييز بين مرحلة التأسيس والردّ:** ذلك أنّ مرحلة التأسيس لها منهجها ومرحلة الرد لها منهجها أيضًا؛ كما ينبغي عدم الخلط بين بعض

(١) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ج٤، ص٦٥.

المناهج في التأسيس والرد؛ فالمنهج العقلي مثلًا مَن اتّبع فيه مسلك القرآن فهو محمود، ومَن اتّبع مسلك السفسطة فهو مذموم؛ «ولهذا لمّا ذكر أبو عبد الله بن الخطيب الرازي في كتبه (الكبار والصغار) الطرُق الدّالة على إثبات الصانع لم يذكر طريقًا صحيحًا، وليس في كتُبه وكتب أمثاله طريق صحيح لإثبات الصانع، بل عدلوا عن الطرق العقلية التي يُعلمها العقلاء بفطرتهم؛ وهي التي دلَّتْهم عليها الرسل، إلى طرق سلكوها مخالفة للشرع والعقل، لا سيّما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعة لابن سينا؛ كالرازي، فإن هؤلاء مِن أفسد الناس استدلالًا»[(١)].

كما يجب اعتماد الوسائل السليمة في الرّد، ولا يستساغ أن تكون الغاية الرّد على الخصم بوسائل سقيمة معلوم عدم صحتها؛ بل يجب اتباع المنهج السليم والتزامه تأسيسًا وردًّا، وقد ذكر العلّامة ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن كثيرًا من المنتسبين إلى السُّنة ردُّوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضًا بدعة وباطل، وهذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السُّنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمّون أهل الكلام المبتدع الذين يردُّون باطلًا بباطلٍ وبدعةً ببدعةٍ، ويأمرون أن لا يقول الإنسان إلّا الحقّ، لا يخرج عن السُّنة في حال من الأحوال.

(١) النبوات، ابن تيمية، ج١، ص٣٠٠.

وهذا هو الصواب الذي أمرَ اللهُ تعالى به ورسولُه؛ ولهذا لم نردّ ما تقوله: المعتزلة والرافضة من حقٍّ بل قَبِلْناه، لكن بيّنا أنّ ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال ففي أقوالهم من العيب ما هو أشد من ذلك»[(١)].

**عاشرًا: جمع مسائل الاستدلال العقدي:** وترتيب الأصول المتعلقة بذلك على غرار ما بذله العلماء من جهود في علم أصول الفقه، وبناء الفروع على الأصول، ولا مناص من التخصّص العميق الذي يؤهّل صاحبه للردّ والمناظرة، ولا يتحقّق هذا التخصص إلّا بضبط ضروريات بعض العلوم الأخرى والتمكّن منها، حتى يكون المتخصص خبيرًا بطرق الاستدلال ومذاهب الخصم. وبعد مرحلة الجمع لا بد من توظيف الاستدلال للمسائل العقدية من القرآن الكريم ومن السنة النبوية، لتثبيت سلطان القرآن على النفوس وتوظيفه في بناء الفكر والاستهداء به، واتخاذه هاديًا ومرشدًا في كلّ مدلهمّات الحياة.

وفي كثير من مجالس الدرس العقدي يلاحظ طغيان بعض الكتب والمنظومات وغياب الاستدلال القرآني على المسألة؛ فكيف تُدْرَس مسألة الشفاعة مثلًا من خلال نظم معيّن، ويُشرَح شرحًا وافيًا دون الإشارة إلى الآيات التي تتحدث عن الشفاعة وما يتعلق بها. صحيحٌ أن هذه الوسائل من الكتب

(١) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ج٢، ص٣٤٢.

التعليمية وغيرها لا غنى للطالب عنها، ولكن لا يجوز بحال أن تحلَّ محلّ القرآن بحضورها في الاستدلال أكثر من القرآن، أو لا تتم الإشارة إلى الآيات القرآنية المتعلقة بالموضوع، والمدرس قد لا يقصد ذلك ولكنه منهج يتلقاه الطالب فيصير الدرس العقدي عنده مرتبطًا بنظم معيّن وكتاب معيّن يدرسه كأنه العقيدة الصحيحة وما سواه يعرضه عليه، فصيّره حَكَمًا بسبب كثرة الملازمة والأخذ منه.

والغالب على الدروس العقدية الاكتفاء بما كان من الاستدلال، دون الاجتهاد في استخراج أدلة مناسبة لقضايا طارئة وشُبهات قديمة أو حديثة؛ ذلك أن الردّ من خلال القرآن الكريم أو من السنة النبوية يغني عما سواه من القول المبنيّ على مقدمات مظنونة، ومطلب قوة الدليل في مسائل الاعتقاد منهج قرآني أيضًا؛ فانظر الاستدلال العقلي في القرآن الكريم كيف تجده قويًّا مفحمًا، ومَن آنَسَ ذلك المنهج واستعمله استفاد من سلامته وقوّته.

## خاتمة:

### (نتائج وتوصيات)

بعد هذا البيان المختصر لبناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن في عرض مسائل العقيدة، وإبراز أهميته وذكر معالمه، وخطواته، يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

### أولًا: النتائج:

١. القرآن الكريم هو الأصل والأساس الأول الذي يجب اعتماده في استخراج المعارف والمناهج.

٢. ضرورة الرجوع إلى المنهج القرآني في تلقين العقيدة وربطها بالسلوك.

٣. من آفات بعض الدروس العقدية المعاصرة بناؤها على مناهج دخيلة.

٤. تَرْك بناء الدرس العقدي على المنهج القرآني يُفضي إلى عدم تحقيق الثمرة المرجوّة من العقيدة الإسلامية.

٥. من وسائل تثبيت العقائد في النفوس وربطها بحياة الناس استمداد منهج التأليف والتدريس من المنهج القرآني.

٦. أهمية تمكين المتعلمين وتمرينهم على استعمال المنهج القرآني في مناقشة القضايا العقدية وأثر ذلك على الأجيال القادمة.

## ثانيًا: التوصيات:

١. التطبيق العملي للمنهج القرآني في التأليف والتدريس وغيرها من وسائل التعليم والبيان لبناء الدرس العقدي وفق منهج القرآن.

٢. تخصيص هذا الموضوع بدراسة وافية تجمع بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.

٣. إعادة تقويم ومراجعة مناهج ومقررات العقيدة الإسلامية في المعاهد الدينية والتخصصات الجامعية.

٤. تنظيم دورات تكوينية لمدرِّسي العقيدة الإسلامية لتنزيل هذا المنهج بعد التمكّن النظري منه.

٥. كشف عيوب المناهج المخالفة في الدرس العقدي بإنجاز دراسات مقارنة بينها وبين المنهج القرآني.

٦. استقراء وتتبع مشكلات الدرس العقدي، وتصنيفها، ووضع الحلول لها.

**والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد**

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الصواعق المرسلة في الردّ على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، ١٤٠٨هـ.

٢. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٣. الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: سليم الهلالي، السعودية، دار ابن عفان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مصر، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.

٥. البعث والخلود بين المتكلمين والفلاسفة، علي أرسلان آيدين، إسطنبول، دار سخا للنشريات، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٦. تسهيل العقيدة الإسلامية، عبد الله الجبرين، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٣هـ.

٧. التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الغرناطي، تحقيق الدكتور: عبد الله الخالدي، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ.

٨. التفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي النيسابوري، (ت: ٤٦٨هـ) الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.

٩. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٠. درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١١. صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٢. صناعة الدرس العقدي، عبد الرحمن سعد الشهري، تحرير: سلطان بن عبد الرحمن العميري، صناعة التفكير العقدي، السعودية، مركز تكوين للدراسات والبحوث، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

١٣. طريق الهداية مبادئ ومقدمات علم التوحيد عند أهل السنة والجماعة، محمد يسري، القاهرة، دار اليُسر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.

١٤. العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، عبد الحميد محمد ابن باديس الصنهاجي، رواية: محمد الصالح رمضان، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية مرازقه بو داود وشركاؤهما، د.ت.

١٥. الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٦. فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، إسطنبول، دار البيروتي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٧. كُتُب حذّر منها العلماء، مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٨. الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، أبو الوليد ابن رشد القرطبي الأندلسي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

١٩. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، عبد الملك الجويني، إمام الحرمين، تحقيق: فوقية حسين محمود، لبنان، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٠. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢١. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.

٢٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٣. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) فخر الدين الرازي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.

٢٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

٢٥. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٦. منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن، الرياض، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٧. الموافقات، الشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، القاهرة، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٨. النبوات، ابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.